

معالجة انعدام الأمن الغذائي في لبنان المنكوب بالأزمات

سهاد أبو زكي، ليلى داغر، وأمين سلام

أعدّ هذا الملخص في إطار مشروع 'تطوير السياسة العامة المبنية على الأدلة في إدارة الأزمات' الذي أجرته الجامعة الأميركية في بيروت بتمويل من الصندوق الوطني للديمقراطية.

عن الكتاب

سهاد أبو زكي، خبيرة اقتصادية زراعية ومستشارة في مجال المنح والأبحاث في جمعية 'رواد الأعمال في الأرياف' (Rural Entrepreneurs).

ليلى داغر، باحثة أولى في المركز اللبناني للدراسات وأستاذة مشاركة في الاقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت.

أمين سلام، وزير الاقتصاد والتجارة ورئيس اللجنة الوزارية للأمن الغذائي.

مضى ما يقارب الثلاث السنوات على الأزمة الاقتصادية في لبنان من دون أن تظهر أي بوادر للتعافي. فقد دفع التراجع الحاد في النشاط الاقتصادي الذي رافقه انتشار جائحة كوفيد-19 والتضخم المتفاقم، بآلاف الأسر اللبنانية إلى دائرة الفقر والبطالة. وبالإضافة إلى الفقر المتزايد، تأتي الآن الذكريات المشؤومة 'للمجاعة الكبرى' لتطارد البلد المثلث بالديون والذي يعاني منذ فترة طويلة من شوائب هيكلية في الاقتصاد الكلي في ظلّ حالة عدم استقرار سياسي مستمرّ.

تتزايد المخاوف حيال انعدام الأمن الغذائي والتغذوي على المستويين الوطني والمحلي حيث بدأت مؤشرات الأمن الغذائي الرئيسية تتجه نحو مسارٍ يُنذر بالخطر. وعليه، ينبغي للحكومة أن تُبادر بصورة عاجلة إلى إعطاء الأولوية للأمن الغذائي واتخاذ إجراءات فورية لتفادي الانزلاق نحو بؤرة الجوع وسوء التغذية.

من خلال دراسة الاتجاهات المتغيرة في الركائز الأربع الرئيسية للأمن الغذائي، يطرح هذا الملخص العديد من توصيات السياسة العامة القابلة للتنفيذ، والتي تُعتبر مطلوبة بصورة ملحة لتعزيز الأمن الغذائي على المدى القصير والمتوسط على المستويين الوطني والأقليمي، مع الاعتراف بضرورة وضع خطة أكثر شمولاً لمعالجة مسألة الأمن الغذائي والتغذوي بكل أبعادها.

المقدمة

بعد مرور ما يقارب الثلاث سنوات على بدء الأزمة الاقتصادية، لا تظهر في لبنان أي بوادر للتعافي مع استمرار الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالتراجع بعد انخفاض حاد بلغ 20.4% في عام 2020 (البنك الدولي 2022). وقد أدى التراجع الحاد في النشاط الاقتصادي، إلى جانب انتشار جائحة كوفيد-19 والتضخم المتفاقم، إلى دفع آلاف الأسر اللبنانية إلى دائرة الفقر والبطالة. يعيش نحو 82% من السكان في فقرٍ متعمّد الأبعاد، ويعانون من الحرمان في بُعد واحد على الأقل من أبعاد الفقر الستة: التعليم، الصحة، المرافق العامة، الإسكان، الأصول والممتلكات، العمالة، والدخل (الإسكوا 2021). وبالإضافة إلى الفقر المتزايد، تطارد الذكريات المشؤومة 'للمجاعة الكبرى' في 1915-1918 البلد المثلث بالديون والذي يعاني منذ فترة طويلة من شوائب هيكلية في الاقتصاد الكلي ومن عدم الاستقرار السياسي المستمر. تتزايد المخاوف حيال انعدام الأمن الغذائي والتغذوي على المستويين الوطني والمحلي حيث بدأت مؤشرات الأمن الغذائي الرئيسية تتجه نحو مسارٍ يُنذر بالخطر، ممّا يضع البلد على قائمة البؤر الساخنة العشرين للجوع الشديد (منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي 2021).

ثمة عوامل ومتغيرات متعدّدة اسهمت في تفاقم انعدام الأمن الغذائي في البلد، وبعضها ليس جديدًا وليس وليد الأزمة. ومع ذلك، لكي نفهم هذه العوامل بشكل أفضل وكيفية عملها على معالجتها، لا بدّ من تحديد الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي.

يتحقّق الأمن الغذائي عندما 'يتمتعّ البشر كافة في جميع الأوقات بفُرص الحصول، من الناحية المادية والاجتماعية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومُغذية تُلبّي حاجاتهم التغذوية وتُناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياةً تُوفّر لهم الصحة والنشاط' (منظمة الأغذية والزراعة 1996). بالتالي، يتطلب الأمن الغذائي توافر الغذاء، والوصول إلى الغذاء، والاستخدام السليم للغذاء، والاستقرار أو الاتساق فيما بين هذه العناصر كلّها في آنٍ معًا. إلى جانب ذلك، أضافت الأطر المفاهيمية المُستحدثة مؤخرًا بُعدين آخرين: القدرة والاستدامة (كلاب وآخرون 2021). ومن خلال دراسة التغيّرات التي تطرأ على هذه الأبعاد بمرور الوقت، يمكن تقييم الوضع الحالي في لبنان.

الأمن الغذائي في زمن الأزمات

من ناحية توافر الغذاء، تبقى المؤشرات الرئيسية مستقرّة نسبيًا. ومع ذلك، فإن هشاشة الوضع تبعث على القلق، علمًا بأنّ لبنان يُعتبر بلدًا مستوردًا صافيًا للمواد الغذائية، والاحتياطي بالدولار للاستيراد آخذ في التضاؤل. انخفضت الواردات الغذائية من حيث الحجم والتنوع (برنامج الأغذية العالمي 2021)، كما أنّ متوسط الإمداد بالطاقة الغذائية، وإن كان لا يزال كافيًا، إنّما بدأ يُظهر اتجاهًا تنازليًا. وبالرغم من أنّ البلد لم يشهد حتّى الآن نقصًا شديدًا في القمح وغيره من المواد الغذائية الأساسية، إلّا أنّ الحفاظ على مخزون غذائي كافٍ يمثل تحديًا كبيرًا لعدّة أسباب.

أولاً، يعتمد استهلاك الغذاء إلى حدّ كبير على الواردات، وأبرزها الحبوب التي تتصدّر الفئات الغذائية الأكثر استهلاكاً من خلال الواردات (الإسكوا 2016). ويُشكّل الخبز والحبوب 35% إلى 39% من الاستهلاك اليومي للطاقة الغذائية، ممّا يجعل توفرها أمراً ضرورياً لعيش الأسرة. تقليدياً، يتمّ الحصول على حوالي 96% من الحبوب الرئيسية، وخاصّةً القمح، إمّا من روسيا أو أوكرانيا (وزارة الاقتصاد والتجارة 2022)، ممّا يساهم في تقلّبات الأسعار. ومع استمرار الحرب الروسية- الأوكرانية في الضغط على الأسعار الدولية لهذه السلع وتوفرها، تصبح أكثر كلفةً ويصعب تأمينها. يُعتبر مخزون القمح منخفضاً نسبياً مقارنةً باستخدامه، وكذلك مستوى الاحتياطي الاستراتيجي، حيث أنّ حجم مخزون القمح المتوفّر بالكاد يغطّي شهراً واحداً من الاستهلاك. في أيار/مايو 2022، وافق البنك الدولي على قرض طارئ بقيمة 150 مليون دولار للأمن الغذائي وتمويل واردات القمح، إلا أن إقراره لا يزال ينتظر مجلس النواب الجديد.

ثانياً، نظراً للطابع الاحتكاري لسوق الواردات الغذائية اللبنانية والنظام الغذائي عموماً، تستفيد نسبة قليلة من الجهات المعنية، ممّا يزيد من تحكّمها بالأسعار والإمدادات والمخزونات المتاحة (منظمة الأغذية والزراعة، الاتحاد الأوروبي، مركز التعاون الدولي للبحث الزراعي من أجل التنمية 2022). وهذا يؤثّر على توافر الإمدادات الغذائية واستقرارها.

ومن ناحية الإنتاج المحلي، يواجه المزارعون - وتحديداً أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يشكّلون أغلبية المزارعين في لبنان - صعوبات عديدة في الاستحصال على المواد الزراعية (البذور والأسمدة والمبيدات الحشرية والمازوت). تأتي معظم هذه المواد عن طريق الاستيراد، وبالتالي يتمّ تسعيرها بالدولار، في حين تُباع معظم المنتجات الزراعية بالعملة المحليّة. وفي ظلّ هذا الوضع، تراجع بشكل ملحوظ قدرة هؤلاء المزارعين على الاستمرار في نشاطهم الزراعي، ناهيك عن أنّ غالبية المزارعين يفتقرون إلى السيولة النقدية اللازمة لشراء هذه المواد حيث أنّ التمويل الموسمي التقليدي الذي يُقدّمه تجار المواد لم يعد متاحاً (منظمة الأغذية والزراعة، الاتحاد الأوروبي، مركز التعاون الدولي للبحث الزراعي من أجل التنمية 2022).

تمّ توفير مصادر التمويل المتعدّدة الأطراف عن طريق برامج الأمم المتّحدة، والتمويل الثنائي من خلال السفارات لمساعدة صغار المزارعين ومُنتجي المواد الغذائية والمبادرات الخاصّة المحليّة الأخرى عبر المنظّمات غير الحكومية الدولية والمنظّمات غير الحكومية المحليّة النشطة، وأحياناً الوزارات. وشهد العامان الماضيان زيادةً في أنماط 'النقد مقابل العمل' والتدريب التقني والمساعدة العينية. وفي حين نجح العديد من هذه البرامج في تأمين الإغاثة والدعم على المدى القصير للمستفيدين، إلا أنّها لم تنجح في إحداث تأثير ملموس على المستوى الكليّ لأسباب عديدة، أهمّها: (1) عدم وجود خطة شاملة لتوجيه هذه الأنشطة وتنسيقها وتحقيق التآزر على المدى الطويل لضمان استدامة مفعولها، و(2) ضعف عملية المراقبة والرصد على الأرض.

من ناحية الوصول إلى الغذاء، باتّ الوضع أكثر إثارةً للقلق مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية محلياً وعالمياً. وبحسب إدارة الإحصاء المركزي في لبنان، ارتفع

مؤشر أسعار الاستهلاك بنسبة 208% بين آذار/مارس 2021 وآذار/مارس 2022، وارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 390.3% في الفترة نفسها (إدارة الإحصاء المركزي 2022). ومن المتوقع أن ترتفع هذه الأسعار أكثر مع التدهور السريع في قيمة العملة المحليّة وارتفاع الأسعار الدولية للمحروقات والمواد الغذائية المستوردة بسبب تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية. وكانت منظّمة الإسكوا قد حذّرت منذ العام 2020 من أنّه بحلول نهاية العام، قد يكون 50 في المئة من السكّان غير قادرين على تأمين احتياجاتهم الغذائيّة الأساسية.

وفي ظلّ معدّل التضخّم الذي وصل إلى خاتمة المئات، تراجعت القدرة الشرائية للمستهلكين. في الواقع، منذ تشرين الأوّل/أكتوبر 2019، ارتفعت كلفة الحدّ الأدنى لسلة الإنفاق المعيشي بنسبة 557% (برنامج الأغذية العالمي 2021). في حزيران/يونيو 2020، وفي محاولة للتخفيف من تأثير الأزمة على وصول الغذاء إلى الأسر، قامت حكومة تصريف الأعمال السابقة بدعم سلة غذائية مكوّنة من 300 صنف (داغر ونعمة 2021). وتمّ تقليص السلة لاحقاً لتقتصر على بعض المواد الأساسية، ثمّ توقّف العمل بها بحلول أيلول/سبتمبر 2021.

بالإضافة إلى استنزاف حوالي مليار دولار من الاحتياطي، لم ينجح الدعم في تحسين الوصول إلى الغذاء لسببَيْن أساسيين: طابعه التنازلي والتغييرات السلوكية التي أحدثتها بين بائعي ومشتري المواد الغذائية، حيث ساهمت الأسعار المنخفضة بشكل مصطنع في الأسواق المحليّة في تشجيع التهريب ونشوء الأسواق السوداء عبر توفيرها حوافز لمستوردي وبائعي المواد الغذائية من أجل بيع المنتجات المدعومة في الخارج لكسب هوامش ربح أعلى، ممّا أدّى إلى تفاقم النقص في السوق المحليّ. في المقابل، وبدافع الخوف، لجأ المشترون إلى شراء المواد وتخزينها بشكل مبالغ فيه، فازداد النقص في المواد واضطرت المتاجر الكبرى إلى تقنين المنتجات المتاحة لديها.

اليوم، تُعاني أكثر من 50% من الأسر اللبنانية من نقص في الغذاء، وتلجأ نسبةً مماثلة إلى الحلول السلبية، مثل الاقتراض والاستغناء عن بعض وجبات الطعام أو المساومة على نوعية الطعام المُستهلك أو بيع الممتلكات أو حتّى الاستغناء عن نواحٍ أخرى من الميزانية، مثل التعليم أو الرعاية الصحيّة، للتخفيف من تأثير الأزمة. وقد حذّرت تقارير اليونيسيف مراراً وتكراراً من التغيّرات السريعة في أنماط الاستهلاك الغذائي والمخاطر المرتبطة بآليات التأقلم التي نشهدها في المجتمع. كشف التقرير الصادر عن اليونيسيف عام 2021 تحت عنوان 'البقاء على قيد الحياة بدون أساسيات العيش'، الذي استند إلى دراسات تقييمية سريعة أُجريت في نيسان/أبريل 2021 وتكرّرت في تشرين الأوّل/أكتوبر 2021، أنّ 53% من الأسر لديها طفل واحد على الأقل يتخطّى إحدى وجبات الطعام التي يُفترض أن يتناولها، مقارنةً بـ 37% في نيسان/أبريل من العام نفسه، كما أنّ 30.6% من هذه الأسر خفّضت الإنفاق على التعليم. وجاء في تقرير آخر صدر مؤخراً أنّ أكثر من 50% من الأسر لم تتمكّن من الحصول على أدويتها، وأنّ 34% من الأطفال يفتقرون إلى الرعاية الصحيّة الأوليّة، كما أشار التقرير إلى زيادةً مقلقة في فقر الدم بين الأمّهات والأطفال دون الخامسة بسبب سوء التغذية (اليونيسيف 2022).

وفي سياق دراسة جديدة أجرتها الجامعة الأميركية في بيروت بتمويل من الصندوق الوطني للديمقراطية تحت عنوان 'تطوير السياسة العامة المبنية على الأدلة في إدارة الأزمات'، أُجريت استطلاعٌ شملَ 931 أسرة في آذار/مارس 2022 في سبعة قطاعات (الزراعة، البناء، التعليم، الأغذية والمشروبات، الصحة، الصناعة، والبيع بالتجزئة) وخلصَ إلى النتائج التالية: 33% من الأسر لا تستطيع شراء وجبة تحتوي على اللحوم و/أو الدجاج و/أو الأسماك مرة واحدة على الأقل في الأسبوع، و85% من الأسر اضطرت إلى تقليل كمية الأطعمة الأساسية التي تشتريها، و91% من الأسر اضطرت إلى تقليل كمية الأطعمة غير الأساسية، و33% من البالغين يستغنون عن بعض الوجبات أكثر من مرة واحدة في الأسبوع (داغر وآخرون 2022). وكشفت الدراسة أنّ الحلول البديلة السلبية برزت بشكل واضح وملحوظ بين الأسر اللبنانية التي تعمل في القطاع الزراعي، ممّا يسلب الضوء على هشاشة أوضاع العاملين في هذا القطاع. ويُعزى ذلك إلى حدّ كبير إلى انخفاض المداخيل، وارتفاع مستوى العمالة غير الرسمية، وغياب برامج الحماية الاجتماعية، مثل التأمين الصحي والمعاش التقاعدي (منظمة الأغذية والزراعة، الاتحاد الأوروبي، مركز التعاون الدولي للبحث الزراعي من أجل التنمية 2022).

وعلى الرغم من أنّ هذه الحلول البديلة ربّما تُشكّل إحدى الطرق لتفادي الوصول إلى حالة الجوع، لكنّها قد تحمل تداعيات ضارة على صحة الأسرة ووضعها الغذائي، وخصوصًا حينما تلجأ إليها الأسر في غياب المعرفة والفهم الكافيين لآثارها السلبية، ومن هنا تبرز أهمية الركيزة الرئيسية الثالثة للأمن الغذائي، وهي استخدام الغذاء. فالدراسات التقييمية لتأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية في 2007-2008 على استهلاك الغذاء وتناول المغذيات الدقيقة/الكليّة بين الأسر اللبنانية، أظهرت انخفاضًا كبيرًا في تناول العناصر الغذائية الرئيسية، مثل الكالسيوم والزنك والحديد والفولات، لا سيّما في مراكز المدن المركزية (أبو زكي وآخرون 2014). فضلًا عن أنّه من المرجّح أن تتأثر ركيزة استخدام الغذاء بنقص في المحروقات وبنقص التيار الكهربائي، ممّا قد ينعكس سلبًا على سلامة الأغذية المستهلكة.

ضرورة اتخاذ إجراءات فورية

تدهورت الأوضاع الاقتصادية بشكل سريع وحاد، وقوبلت باستجابة بطيئة وغير كافية من قبل الحكومات المتعاقبة. ونظرًا للظروف الحالية، وفي غياب خطة اقتصادية شاملة للتعافي، من المرجّح أن يزداد خطر انعدام الأمن الغذائي حجمًا وحدّةً. وبالتالي، على الحكومة أن تُبادر بصورة عاجلة إلى إعطاء الأولوية للأمن الغذائي واتخاذ إجراءات فورية لتدارك الوضع وتفايدي الانزلاق نحو بؤرة الجوع. يُقدّم هذا الملخص عددًا من توصيات السياسة العامة القابلة للتنفيذ التي نعتبر أنّها مطلوبة بصورة ملحّة لتعزيز الركائز الأساسية للأمن الغذائي (التوافر، والوصول، والاستخدام، والاستقرار) على المدى القصير والمتوسّط، مع الاعتراف بضرورة وضع خطة أكثر شمولًا لمعالجة مسألة الأمن الغذائي بكل أبعادها، إلى جانب إقرارها بأهمية قطاعي الطاقة والمياه في ضمان الأمن الغذائي.

التوصيات

الحوكمة والتنسيق - بالنظر إلى الطابع المتعدّد الأوجه للأمن الغذائي، لا بدّ من وجود مستوى عالٍ من التنسيق بين مختلف الوزارات والجهات المعنية. يمكن تحويل اللجنة الوزارية الحالية المُخصّصة للأمن الغذائي برئاسة وزير الاقتصاد والتجارة إلى لجنة وزارية دائمة تضمّ الوزراء والمدراء العامّين المعيّنين من أجل تسهيل إعطاء الأولوية لمسائل الأمن الغذائي وتعزيز التنسيق بين الوزارات. تُزوّد اللجنة بالعناصر التي تُمكنها من إحداث تغيير فعّال انطلاقاً من مهمّة واضحة وميزانية محدّدة، وتتولّى الإشراف على إدارة وتنفيذ استراتيجية الأمن الغذائي وتعزيز مشاركة مختلف الجهات المعنية في تطبيق الاستراتيجية وخطة العمل.

تخطيط السياسة الغذائية - إعادة هيكلة وإعادة تسمية المديرية العامة للحبوب والشمندر السكّري وتحويلها إلى إدارة معنيّة بالسياسة الغذائية والتخطيط الغذائي، فتعمل كهيئة إشرافية وتُسنّد إليها صلاحيات ومهام واضحة لتجنّب التداخل أو التعارض بين السياسات والتدخلات المختلفة. وتشمل مسؤولياتها ما يلي:

- الإشراف على توافر القمح وتوزيعه
- بناء نظام معلومات الأمن الغذائي لتوجيه صياغة السياسات والتخطيط والرصد والتقييم، فضلاً عن تعزيز الوصول إلى المعلومات
- تحديد وربط برامج وتدخلات الوكالات الدولية بما يتوافق مع الأرقام والأولويات والسياسات الوطنية

الاحتياطي الاستراتيجي - في ظلّ انخفاض نسبة المخزون مقارنةً بالاستخدام والاحتياطي الاستراتيجي، لا يمكن إنشاء خطّ الدفاع الأوّل إلّا من خلال إعادة بناء هذا الاحتياطي. بالتالي، على مجلس النواب الجديد أن يُعطي الأولوية لمسألة اقرار قرض البنك الدولي للأمن الغذائي بما فيه شراء القمح وأن يعمل على البتّ في هذا الموضوع سريعاً. فتأمين الاحتياطي لتغطية عدّة أشهر من الاستهلاك، فعلياً أو من خلال الأسواق المستقبلية، هو أمرٌ حيويّ وأساسي.

في هذا السياق، لا بدّ من التذكير بأنّ أهراءات الحبوب في لبنان دُمّرت في انفجار مرفأ بيروت. صُنِعت هذه الأهراءات من الأسمنت وتبلغ سعتها 125000 طنّ متري، مقسّمة بالتساوي بين القمح والذرة (والشعير)، ويمكنها تخزين كمّيّة تصلُ إلى 35 يوماً من احتياطي القمح لحالات الطوارئ. أنجز المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير للتوّ دراسة جدوى لبناء أهراءات فولاذية جديدة ومستودع تخزين في طرابلس بسعة إجمالية قدرها 110000 طنّ متري. إن وجود مواقع تخزين متعدّدة من شأنه التقليل من المخاطر في المستقبل. ومع ذلك، نظراً للوضاع الملحة، فإنّ طلب المساعدة من المجتمع الدولي لإعادة بناء أهراءات جديدة ليس خياراً متاحاً في المدى المنظور. في الوقت الراهن، يمكن أن يستوعب المستودع الفارغ التابع لمصلحة الأبحاث العلمية الزراعية في تلّ عمارة في البقاع بين 40000 و50000 طنّ متري، وإنّ بكلفة أعلى.

تعزيز القدرة التنافسية في السوق - تسريع تنفيذ قانون المنافسة الذي تمّ إقراره مؤخراً لتحرير الأسواق والحدّ من سيطرة الكارتلات على الأسعار. وهذه الخطوة سوف تسهم في تحسين توافر الغذاء.

زيادة الإمدادات الغذائية المحليّة - لتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي على المدى البعيد، سيكون من الضروري وضع استراتيجية شاملة لمواءمة قرارات الاستيراد والإنتاج مع الحد الأدنى من المتطلبات الغذائية والاحتياجات التغذوية. ومع ذلك، نظرًا لحالة الطوارئ التي نعمل فيها، يمكن العمل على زيادة الإمدادات الغذائية المحليّة الموجهة نحو الاحتياجات المحليّة للمساعدة في تحقيق استقرار الإمدادات الغذائية. ثمة حاجة إلى دعم المزارعين لتحسين الإنتاجية الزراعية وزراعة محاصيل تحتاج إلى كمية منخفضة نسبيًا من الموارد من أجل توفير بدائل مغذية للمحاصيل التي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد، مثل الفول والعدس والحمص والخضروات، وسيطلب الأمر دعمًا موجهًا مع جدول زمني محدد. لا يُنصح باللجوء إلى حظر التصدير لأنّ التجارب تُبيّن أنّ هذا التدبير يؤدي في معظم الأحيان إلى عواقب سلبية غير مقصودة. **قروض صغيرة وقصيرة الأمد للمزارعين -** في عام 2021، نفذت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية، بالتعاون مع وزارة الزراعة، برنامج قسائم للمواد الزراعية من أجل تحسين وصول المزارعين ذوي الأوضاع غير المستقرّة إلى احتياجاتهم من المواد الأساسية لمساعدتهم على الاستمرار في نشاطهم الزراعي. ومع ذلك، نظرًا للقيود المحدودة في استخدامها وحجمها، فهي لا تُعوّض عن التمويل الموسمي التقليدي الذي كان يُقدّمه التجار سابقًا. إذًا، لا بد من التفاوض مع المنظمات الدولية بشأن اعتماد برامج التمويل الصغيرة التي توفر قروضًا صغيرة قصيرة الأمد لتمويل التكاليف التشغيلية لصغار المزارعين والتعاونيات الزراعية وأعمال البنى التحتية الأساسية، لتأمين استدامة الإنتاج وإضفاء الطابع المحلي على النظم الغذائية. يمكن ربط هذه القروض بالممارسات الزراعية الجيدة والتي قد تُساعد في تعزيز سلاسل الإمداد الغذائي المحليّة، إذا تمّت إدارتها بطريقة مدروسة. **وحدة التّأهّب للطوارئ -** كانت الخدمات العامّة للإرشاد الزراعي غير فعّالة وغير كافية. وبالرغم من التوزيع الجغرافي الجيد لمراكز مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية والمعاهد التقنية الرسمية، إلّا أنّ جودة واتّساق خدماتها يبقيان محدودين بسبب ضعف الأطر التنظيمية وغياب الإشراف. بالتالي، لم يستفد المزارعون فعليًا من هذه الخدمات. تُشير منظمة الإسكوا (2016) إلى أنّ 1.5% فقط من المزارعين يحصلون على خدمات الإرشاد العامّة. وعلى الرغم من زيادة عدد وحجم المشاريع التي تدعم صغار المزارعين من خلال صيغة 'النقد مقابل العمل' والتدريب التقني في السنوات الماضية، إلّا أنّها تباينت من حيث نطاقها وفعاليتها ودرجة المتابعة، في الوقت الذي يحتاج فيه المزارعون إلى دعم فني أكثر ثباتًا.

من أجل توفير الدعم التقني بشكل أكثر ثباتًا للمزارعين، يتعين إنشاء وحدة خاصّة للتأهّب للطوارئ في وزارة الزراعة مع خط ساخن لدعم المزارع. من شأن هذه الخطوة أن تُحقّق ما يلي:

- توفير الدعم التقني والتوجيه المنتظم لمواجهة التحدّيات أو حالات الطوارئ اليومية
- توفير المعلومات وتقديم التوصيات للمزارعين حول الوقاية من الأمراض ومكافحتها
- تحديد خدمات الدعم الزراعي الخاصّة والخبراء الزراعيين والمؤسّسات في كلّ منطقة بغرض إنشاء نظام إحالة وتسهيل وصول المزارعين إلى الخدمات التقنية داخل مجتمعاتهم

في مرحلة لاحقة، وفي حال توفر التمويل الخارجي، يمكن استكمال الوحدة من خلال إنشاء برنامج قروض للإغاثة في حالات الطوارئ والكوارث لمساعدة صغار المزارعين على التعافي من خسائر الإنتاج والأضرار المادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية (مثلًا: الجفاف، انجراف التربة الناتج عن الأمطار) وتفشي الأمراض النباتية، عبر تغطية جزء من الخسائر.

توسيع نطاق المساعدة النقدية - أصبحت التحويلات النقدية شائعة بشكل متزايد إنسانياً وفي حالات الطوارئ بسبب فعاليتها من حيث التكلفة ومزاياها مقارنة بالخطط التقليدية لتوزيع المواد الغذائية (داغر ونعمه 2021؛ كردي 2021). تشمل برامج الحماية الاجتماعية المتوفرة حالياً في لبنان البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً (NPTP)، ومؤخراً 'المشروع الطارئ' لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للاستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان (ESSN). حتى الآن، لا تتوفر معلومات كافية حول تأثير هذه الأنظمة على الأمن الغذائي للأسر، لكن ثبت أن التدخلات المماثلة تسهم في تحسين التنوع الغذائي والإنفاق الصحي. وبالنظر إلى تفاقم الفقر والتدهور السريع في أوضاع الاقتصاد الكلي، سيكون من الضروري توسيع هذه البرامج للتخفيف من تأثير الأزمة على الأمن الغذائي للأسر. كما أن توسيع قاعدة المستفيدين من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً يمكن أن يسمح باعتماد قسائم الخبز التي بدورها تُهدد الطريق لتدبير الأسعار.

إدراج 'عناصر إضافية للمساعدة النقدية' في المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي - نظراً للمخاطر الصحية والتغذوية المرتبطة بآليات المواجهة السلبية الملحوظة، فإن ربط المستفيدين بالخدمات أو التدخلات المُقدّمة من الخارج في منطقتهم يمكن أن يساعد في تعريفهم على ممارسات صحية وتغذوية أكثر أماناً، إلى جانب الحد من تداعيات آليات المواجهة السلبية هذه، وخصوصاً في صفوف السكّان الأكثر عُرضة للخطر (الأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل/المرضعات).

رصد مؤشرات الأمن الغذائي والتغذوي - لم تُصمّم برامج المساعدة النقدية الحالية انطلاقاً من أهداف تغذوية، ومع ذلك، فإن إدراج تقييمات الأمن الغذائي والتغذوي الأسري الرئيسية في المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي، من شأنه أن يساعد في رصد مؤشرات الأمن الغذائي والتغذوي الأسري (مثلًا: مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي، درجة التنوع الغذائي للأسرة، المقياس الأنثروبومتري للأطفال)، وتحديد التغييرات المُقلقة، وتوجيه التدخلات المستقبلية. وبما أن المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي لا يزال في مرحلة مبكرة، فإن إدراج هذه التقييمات يظل ممكناً.

الخلاصة

إن الأزمة الاقتصادية الحالية هي أزمة استثنائية من حيث حجمها ووطأتها، وهي تستوجب اتخاذ تدابير استثنائية أيضاً لتحسين الأمن الغذائي من أجل التخفيف من تأثير الأزمة وتجنب الجوع. يُقدّم هذا الملخص تدابير عملية للحد من انعدام الأمن الغذائي على المدى القصير والمتوسّط، مع مراعاة القيود الاقتصادية الحالية التي يواجهها البلد والاعتراف بالحاجة إلى وضع خطة شاملة طويلة الأمد للارتقاء بجميع ركائز الأمن الغذائي.

المراجع

أبو زكي، سهاد، جاد شعبان، لارا نصر الدين، وعلي شلق. 2014. 'تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية على العناصر الغذائية المُستهلكة في لبنان'. *اقتصاديات الزراعة والغذاء*.

جهاز الإحصاء المركزي. 2022. 'مؤشر أسعار الاستهلاك'. *cas.gov.lb* تاريخ زيارة الرابط: 2 حزيران/يونيو، 2022.

<http://www.cas.gov.lb/index.php/economic-statistics-en/cpi-en>.

كلاب، جنيفر، ويليام ج. موسيلي، باربرا بورلينغيم، وباولا تيرمين. 2021. 'حالة إطار الأمن الغذائي السداسي الأبعاد'. *سياسة الغذاء*.

داغر، ل. ا. جمالي، أ. أبي يونس، وم. فتال. 2022. *تعزيز السياسة العامة القائمة على الأدلة في إدارة الأزمات: نتائج المسح الميداني*. بيروت: الجامعة الأميركية في بيروت.

داغر، ل.، نعمة، ر. 2021. *الدعم الحكومي العشوائي في لبنان يلتهم بسرعة الاحتياطي بالعملة الأجنبية. انترناشونال بوليسي دايجست*. 18 شباط/فبراير، 2021.

الإسكوا. 2021. 'الفقر المتعدّد الأبعاد في لبنان (2019-2021): واقع أليم وآفاق مبهمة'. *unescwa.org*. أيلول/سبتمبر.

<https://www.unescwa.org/publications/multidimensional-poverty-lebanon-2019-2021>.

الإسكوا. 2020. 'هل من خطر على الأمن الغذائي في لبنان؟' *E/ESCWA/2020/Policy Brief.14*.

الإسكوا. 2016. 'المراجعة الاستراتيجية للأمن الغذائي والتغذوي في لبنان'. *منظمة الإسكوا التابعة للأمم المتحدة*. أيار/مايو. تاريخ زيارة الرابط: 5 حزيران/يونيو، 2022. https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/eswa_food_and_nutrition_security_in_lebanon_final_version_high_res_en.pdf.

منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي. 2021. 'النقاط الساخنة للجوع: الإنذارات المبكرة من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي بشأن انعدام الأمن الغذائي الحادّ (التوقعات من آب/أغسطس إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2021)'. *wfp.org*. تشرين الثاني/نوفمبر.

<https://www.wfp.org/publications/hunger-hotspots-fao-wfp-early-warnings-acute-food-insecurity-august-november-2021>.

منظمة الأغذية والزراعة. 1996. 'مؤتمر القمة العالمي للأغذية'. *fao.org*.
13-17. تشرين الثاني/نوفمبر.

<https://www.fao.org/3/w3548e/w3548e00.htm>.

منظمة الأغذية والزراعة، الاتحاد الأوروبي، مركز التعاون الدولي للبحث الزراعي
من أجل التنمية. 2022. 'ملف النظم الغذائية - لبنان. تحفيز التحوّل المستدام
والشامل للنظم الغذائية'. *fao.org*. تاريخ زيارة الرابط: 1 حزيران/يونيو، 2022.

<https://www.fao.org/documents/card/en/c/CB9543EN/>.

كردي، سيكندرا. 2021. 'الفوائد الغذائية للتحويلات النقدية في الأزمات الإنسانية:
أدلة من اليمن'. 'التنمية في العالم'.

وزارة الاقتصاد والتجارة. 2022. 'وزارة الاقتصاد والتجارة'. *economy.gov.lb*.
13 نيسان/أبريل. تاريخ زيارة الرابط: 3 حزيران/يونيو، 2022.

<https://economy.gov.lb/media/13642/stakeholder-engagement-plan-sep-lebanon-emergency-wheat-supply-response-project-p178866.pdf>.

اليونيسيف. 2022. 'تفاقم الأزمة الصحية للأطفال في لبنان'. *unicef.org*.
نيسان/أبريل. تاريخ زيارة الرابط: 2 نيسان/أبريل، 2022.

<https://www.unicef.org/lebanon/media/8491/file>.

اليونيسيف. 2021. 'البقاء على قيد الحياة بدون أساسيات العيش'. *unicef.org*.
تشرين الثاني/نوفمبر. تاريخ زيارة الرابط: 2 نيسان/أبريل، 2022.

<https://www.unicef.org/lebanon/reports/surviving-without-basics>.

برنامج الأغذية العالمي. 2021. 'WFP RAM & Retail/Supply Chain Unit Lebanon'.
fscluster.org. 26 آذار/مارس. تاريخ زيارة الرابط: 5 حزيران/يونيو، 2022.

https://fscluster.org/sites/default/files/documents/bb_bml_fsswg_wfp_vam_presentation_26032021.pdf.

البنك الدولي. 2022. 'لبنان: الآفاق الاقتصادية'. *worldbank.org*. نيسان/أبريل.

<https://www.worldbank.org/en/country/lebanon/publication/economic-update-april-2022>.

LCPS

حول ملخص السياسة العامة
ملخص السياسة العامة هو
منشورة قصيرة تصدر بشكل
منتظم عن المركز اللبناني
للدراسات تحلل مواضيع
سياسية واقتصادية واجتماعية
أساسية وتقدم توصيات في
السياسات العامة لشريحة
واسعة من صناعات القرار
والجمهور بوجه عام.

حول المركز اللبناني للدراسات
تأسس المركز اللبناني
للدراسات في عام 1989. هو
مركز للأبحاث مقره في بيروت،
إدارته مستقلة ومحايدة
سياسياً، مهمته إنتاج ومناصرة
السياسات التي تسعى إلى
تحسين الحكم الرشيد في
مجالات مثل اللامركزية،
والتنمية الاقتصادية، والمالية
العامة والنفط والغاز.

للإتصال بنا

المركز اللبناني للدراسات
برج السادات، الطابق العاشر
ص.ب. 55-215، شارع ليون
رأس بيروت، لبنان
ت: + 961 1 799301
ف: + 961 1 799302
info@lcps-lebanon.org
www.lcps-lebanon.org